

الشكل عرجم يطلق على الهيئة الحاصلة من احاطة الخواص النهائية للوحدة كما في  
 الفكر يات والحدود اي النهايات كما في المصغر يات بالاختلاس الذي هو عبارة عن  
 الامتداد الطولي والعرضي والعميق واما اطلاق الشكل على الهيئة المعنوية فانه هو  
 على سبيل تشبيه الهيئة المعنوية بالهيئة الجسمية يعني ان اطلاق الشكل على الهيئة  
 الجسمية اطلاق حقيقي وعلى الهيئة المعنوية اطلاق مجازي والعلاقة المصححة  
 للانتقال هي التشبيه **قوله** و امره فضليه الطبيعة اي حكمه الطبع والعقل **قوله**  
 فان الطبيعة بيان الكيفية الواسعة ودعي مقتضى الطبع ومعناه ان الطبيعة مجرمة  
 على ان يتقل من الشيء الى الواسطة بان يتصور العقل اولا الشيء ثم حكمه بالهيئة  
 بان جعل الواسطة عليه كما في تصور العالم ثم حكمه عليه بانه متغير ثم حكمه  
 على الواسطة بان جعل عليه ما يشاء اخر كما في حكمه على المتغير بانه حادث حتى يلزم  
 من الحكمين الحكم على الشيء بالواسطة والحكم على شيء اخر الحكم على الشيء بالاشياء  
 الاخر فانك اذا حكمت على العالم بانه متغير فقد حكمت عليه بانه من افراد المتغير  
 ثم حكمت على جميع افراد المتغير بانه حادث بلزم منه ان يحكم على العالم بانه حادث  
 لان العالم في ذواتها ما حكمت عليه بانه حادث فيكون حكم الواسطة ايجال  
 يقع عليه مقتضيا للمطلوب اعني الحكم على احد النشئين لاخر كما اشار بقوله  
 الى الواسطة التي تقتضي حكمه المطلوب فضمها كذا روي بالتركيب يكون  
 سراجها الى الواسطة باعتبار المذكور **فان قلت** المقتضى الحكم هو الحكمان كما  
 ذكرت الحكم الواسطة فقط والابلزوم ان تكون المفترضة الواحدة نتيجة وليس  
 كذلك **قلت** العود في الاقتضا هو حكم الواسطة والحكم الاخر داخل فيه لان  
 كل العلم بالمتغيرين كمال العلم بالطرفين ولا يخفى ان كمال العلم بالموضوع يقتض  
 خصوص كل فرد من افراده وبانصاف ذات الموضوع بوصفه اعني عقد الوضع  
 وبان العلم بالخصوصيات والانصاف ان يستلزم العلم على الشيء بالواسطة لان الشيء  
 هو ذات الموضوع والواسطة وصفه فان كمال العلم بان كل متغيرات مثلا يقتض  
 طالع على كل فرد من افراده وعلى انصافه بالغير فيكون قولنا العالم متغير اهل  
 في قولنا وكل متغير حادث ولهذا استند الاقتضا الى الحكم بالواسطة دون الحكمين  
 جميعا كما اشارنا اليهما **قوله** وان كان بالعكس اي موضوعا في الصغر



محو لا